

Distr.: General
1 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في
تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

العولمة والترابط: نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع ومنصف من أجل عولمة
عادلة وأكثر إنصافاً لصالح الجميع، بما في ذلك إيجاد فرص العمل

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٨/٦٥. وهو يستعرض العولمة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويتناول النمو الاقتصادي والسياسات الرامية إلى جعل النمو أكثر اطراداً وشمولاً وإنصافاً في السياق الأوسع للعولمة. ويربط التقرير هذه المسائل بأهداف توفير العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق، ويبحث في قضايا النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادلة وهيئة فرص عمل في السياق الأوسع للعولمة، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق عولمة أكثر عدلاً وإنصافاً للجميع.

* A/66/150.



أولا - مقدمة

١ - تم تعريف العولمة بطرائق مختلفة على مر السنين. وبشكل عام، فهو ينطوي على التكامل الاقتصادي - نقل السياسات عبر الحدود ونقل المعارف. وتعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العولمة بأنها ظاهرة "زيادة الترابط بين الأسواق والإنتاج في مختلف البلدان من خلال التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وتبادل التكنولوجيا"^(١). ويستخدم صندوق النقد الدولي تعريفاً مشابهاً: "تشير العولمة إلى الترابط الاقتصادي المتنامي بين البلدان في جميع أنحاء العالم من خلال زيادة حجم المعاملات عبر الحدود وتنوعها في السلع والخدمات، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية، وكذلك من خلال نشر التكنولوجيا بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع"^(٢).

٢ - وبشكل عام تعمقت العولمة، التي تقاس من حيث حركة البضائع والخدمات، بما في ذلك التمويل، على مدى العقود الأخيرة. وبشكل عام أدت زيادة الاتصالات، في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، والتقدم التكنولوجي إلى موازنة وتعميق هذه الاتجاهات الاقتصادية. وفي حين أن هذا الأمر جلب مجموعة كبيرة من الفرص والفوائد الجديدة، فإن ازدياد الترابط الذي رافق هذه الحركات جعل البلدان وسكانها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وانعدام الأمن الاقتصادي. كما رافق العولمة ازدياد عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء.

٣ - ويكتسي تمويل العولمة أهمية خاصة، أو العولمة المالية، مع التفكيك المطرد للضوابط على تدفقات الأموال عبر الحدود لرؤوس الأموال التي تكمل عادة تحرير القطاع المالي المحلي. وقد أدمج ذلك النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية والمؤسسات الدولية. وكان من المفترض أن تنقل العولمة المالية رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية (من "البلدان الغنية برأس المال" إلى "البلدان التي تفتقر إلى رأس المال")، وتخفيض تكاليف رؤوس الأموال - مع زيادة توافر الائتمان الأرخص - والحد من عدم الاستقرار وتقلب أنظمتها المالية.

(١) ماركوس بونتوري وكيشيرو فوكاساكو، "العولمة والتجارة بين الشركات: مذكرة تجريبية"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدراسات الاقتصادية رقم ٢٠ (باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ربيع ١٩٩٣)، ص ١٤٦.

(٢) صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ١٩٩٧)، الفصل الثالث، ص ٤٥.

٤ - إلا أن تجربة العقدين الماضيين أثارت شكوكا كبيرة حول الفوائد المزعومة للعولمة المالية، بعدما شهد العالم تدفقات رؤوس أموال صافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو وتكرار حدوث أزمات مالية مع تزايد حدتها، في حين لا يمكن أن يعزى انخفاض تكاليف رؤوس الأموال بوضوح إلى العولمة المالية. وترتبط الأزمات التي شهدتها الدول الاسكندنافية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وآسيا والاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، والبرازيل في عام ١٩٩٩، والإكوادور في عام ٢٠٠٠، والأرجنتين وتركيا في عام ٢٠٠١، وأوروغواي في عام ٢٠٠٢ بالعولمة المالية. وأدت دورات الازدهار والكساد الأكثر شدة إلى تخفيض المكاسب السابقة في الدخل بعد أن أدت الأزمات المالية إلى زيادة الفقر^(٣).

٥ - ويعزى الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي العالمي، الذي سببته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة والركود، أيضاً إلى العولمة المالية. وإن سرعة انتشار الانكماش الاقتصادي من المركز إلى الأطراف، من خلال انخفاض حجم التجارة والتدفقات المالية والتي انعكست في زيادات لاحقة في البطالة والفقر، لهي تذكرة مأساوية بالضعف المتزايد نتيجة التكامل الاقتصادي المتزايد الناجم عن العولمة.

٦ - وفي حين يعد تحقيق زيادات عالية ومستدامة في معدلات النمو الاقتصادي المطرد أمراً صعباً في حد ذاته، فمن الممكن أن تجعل العولمة ذلك أكثر صعوبة. إن السياسات التي تدعم ارتفاع النمو المستدام وهيئة بيئة لمستويات عالية من الاستثمار وخلق فرص عمل، فضلاً عن الحماية الاجتماعية، والشمولية والإنصاف. إن هيئة بيئة دولية مواتية تفضي إلى النمو في البلدان النامية أمر على نفس القدر من الأهمية.

٧ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/١٦٨، يتناول هذا التقرير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور تاريخي حديث؛ إن التطورات في العولمة، ولا سيما منذ الأزمة الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والموضوعات التي تتناول النمو المستدام والشامل والمنصف، وهيئة فرص العمل وتوفير العمل اللائق في سياق العولمة، والإجراءات والسياسات الرامية إلى المضي قدماً نحو عولمة أكثر عدلاً وإنصافاً للجميع. ويختتم التقرير بتقديم توصيات.

(٣) إيكهارد ارنست وفيرونيكاسكوديرو، "آثار العولمة المالية على الاحتلالات العالمية، والعمالة وعدم المساواة"، ورقة مناقشة DP/191/2008 (جنيف، منظمة العمل الدولية، المعهد الدولي للدراسات العمالية، ٢٠٠٨).

ثانياً - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور تاريخي حديث

٨ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عانى العالم من أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن العشرين. وحدث ذلك عندما كان العالم، ولا سيما البلدان النامية، لا يزال يترنح تحت وقع الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة. وعلى الرغم من تجنب حدوث ركود عالمي أعمق وأطول، بواسطة تدابير تحفيز منسقة غير مسبقة من قبل البلدان الرئيسية، لا تزال العديد من البلدان تواجه آثار ما بعد الأزمة.

٩ - وفي حين أنه من السابق لأوانه تقدير الأثر الكامل للأزمة بدقة كبيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى نتائج اجتماعية كثيرة، يكاد يكون من المؤكد أن الأزمة قد ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة في البلدان المتقدمة النمو، وتعرض فرص العمل للخطر في البلدان النامية. وتم فقدان ما لا يقل عن ٣٠ مليون وظيفة في أنحاء العالم بين الأعوام ٢٠٠٧ ونهاية عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة العالمية، مما أسفر عن فقدان ما يقدر بـ ٢١٢ مليون شخص وظائفهم في عام ٢٠٠٩، من ١٧٨ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٧. وقد تكون العمالة الضعيفة قد ازدادت لتصل إلى ١١٠ ملايين شخص بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، مما يرفع العدد الإجمالي من ١,٥ بليون إلى ١,٦ بليون شخص. كما حدث ارتفاع حاد في صفوف العاملين الفقراء - الأشخاص الذين يكسبون أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم وفق خط الفقر الدولي. كما ارتفعت معدلات البطالة في صفوف الشباب كثيراً في معظم البلدان، ومن المؤكد أن انعدام الأمن الوظيفي أخذ في الازدياد في معظم أنحاء العالم^(٤).

١٠ - وخلال العقود الثلاثة الماضية، يبدو أن وتيرة وحدة الأزمات المالية ازدادت سوءاً، كانت تسبقها عادة تحركات رؤوس أموال كبيرة، وارتفاع أسعار في السلع الأساسية وأسعار الفائدة^(٥). وفي المتوسط، فإن استعادة الناتج إلى مستويات ما قبل الأزمة تستغرق سنتين و ٤,٨ سنوات للتوظيف. كما أن الانتعاش من "البطالة" التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو حالياً أيضاً ليس غير معتاد في التاريخ الحديث لدورة الأعمال التجارية. ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين، فإن الوقت اللازم لاستعادة مستويات العمالة إلى ما كانت عليه قبل فترة الكساد في الدول المتقدمة النمو أصبح أطول على التوالي.

(٤) تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠١١: الأزمة العالمية الاجتماعية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.IV.12).

(٥) كارمن راينهارت وكينيث روغوف، "أعقاب الأزمات المالية"، ورقة العمل رقم ١٤٦٥٤٦ (كمبريدج، ماساتشوستس، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

١١ - ويبدو أن جزءاً كبيراً من عدم الاستقرار يترافق مع حركة تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص. وشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية ثلاث دورات ازدهار وكساد اقتصادية في تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة مع حدوث انتكاسات خطيرة للتنمية، حيث تناوبت فترات النمو مع فترات طويلة من عدم الاستقرار والركود. وقد بدأت أول دورة ازدهار وكساد في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وانتهت مع أزمة الديون، لا سيما في أمريكا اللاتينية، في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وبدأت الطفرة الثانية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وتبعها سلسلة من ميزان المدفوعات، وأزمات الديون في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، وانتهت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ مع حدوث الأزمة المالية.

١٢ - ومنذ أزمة الديون في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، قدمت توليفة من سياسات الاقتصاد الكلي المحكمة، والخصخصة، والتحرير السريع والتحرر من القيود - ما يدعى "إجماع واشنطن" - إلى البلدان النامية كسياسة تناسب الجميع لبناء اقتصاد صحي ومناخ استثمار. وتضاءلت البرامج الاجتماعية التي ترعاها الحكومة لصالح الخصخصة والانضباط المالي. إلا أن التحسينات التي أحرقت على الاقتصاد الكلي لم تسفر عن نمو اقتصادي عال مستدام. بل أدى انتشار برامج التحرير الاقتصادي والاندماج المالي إلى انكماش كبير في حيز السياسات في البلدان النامية. وأدى ذلك إلى التقليل من قدرتها على التحكم بسرعة على إعادة تدفق رأس المال الخاص، مع سحب كميات كبيرة من رؤوس الأموال من البلاد في فترة قصيرة جداً، أو لمواجهة الاضطرابات المالية والانكماش الاقتصادي الناجمين عن ذلك، وتنفيذ سياسات لمواجهة التقلبات الدورية المالية والانكماش الاقتصادي الكلي. وأدت التدفقات أيضاً إلى تعزيز تقدم تحرير العولمة المالية المصاحبة والطبيعة المسائرة لدورات تدفق رأس المال الخاص من مخاطر الأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن العشرين^(٦).

١٣ - وبالرغم من التركيز المتزايد على السياسات الاجتماعية الفعالة والمؤسسات التي تعمل من أجل مكافحة الفقر على نطاق واسع، وضمن توفير الرعاية الصحية والتعليم بشكل كاف ومعالجة الاستبعاد الاجتماعي منذ إعلان الألفية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، استمرت التدابير الأخرى المتخذة منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين، في تحرير

(٦) تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة التفكير في الفقر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.10).

القطاعات المالية في العالم. وفي حين أن هناك مزايا يمكن جنيها من التحرير المالي، شهدت البلدان النامية مخاطر كبيرة مرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي والتقلبات المالية الناجمة عن فقاعات الأصول، والإفراط في المجازفة، والاختلالات المالية والسحب السريع لرؤوس أموال القطاع الخاص. وفي عالم يزداد عولمة، لم تحل مشاكل التقلبات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي ودورات الازدهار والكساد المرتبطة بتدفقات رأس المال الخاص، فضلا عن الآثار السلبية للأزمات المالية المتكررة.

ثالثا - التطورات الجديدة والناشئة في العولمة^(٧)

١٤ - في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، يطرح سؤال رئيسي وهو هل ستكون اتجاهات العولمة نفسها أو مختلفة بالمقارنة مع الاتجاهات التي كانت سائدة قبل الأزمة، أم أنها ستكون عابرة، أو دائمة، أو معززة لمستويات ما قبل الأزمة. في حين أنه لا يزال من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات نهائية حول طبيعة الاتجاهات منذ بداية الأزمة، فمن المفيد تقديم دراسة أولية عن بعض التطورات الجديدة والناشئة.

النمو الاقتصادي

١٥ - أدى الانكماش الاقتصادي العالمي السريع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى تعطيل النمو الاقتصادي في أنحاء العالم وأحدث انتكاسات كبيرة في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفض معدل النمو السنوي في الناتج العالمي من حوالي ٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، وانخفض معدل النمو في الناتج في عام ٢٠٠٩ إلى ناقص ٢ في المائة، وعانت ٩٥ بلدا من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

١٦ - وأخذ الاقتصاد العالمي يتعافى على نحو متفاوت، متأثراً بشكل رئيسي بالاقتصادات النامية والناشئة، لكن التحسن كان بطيئاً وذلك لأن معظم الدول المتقدمة لا تزال تكافح. ومن المرجح أن يستمر هذا الانتعاش البطيء، مع وجود مخاطر بحدوث دوري كساد متتاليين مع تحول البلدان إلى التقشف المالي قبل انتعاش الطلب في القطاع الخاص. كما أدت أزمة الديون الوشيكة في عدد من الدول الأوروبية إلى مرحلة من عدم اليقين. كما شهد نمو الناتج

(٧) يعتمد هذا القسم على الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات التي نشرت في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ و ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.09.II.C.2، و E.10.II.C.2، E.11.II.C.2) وعلى تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم المنشور في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.12 و E.10.IV.12).

الضعيف في العديد من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو "انتعاشاً من دون فرص عمل": بمعدلات النمو الحالية، قد تستغرق إعادة مستويات فرص العمل إلى ما كانت عليه قبل الأزمة مدة قدرها أربع أو خمس سنوات أخرى.

١٧ - وقد أدى الارتفاع السريع للاقتصادات الناشئة خلال العقود القليلة الماضية إلى التحول، حيث تتوزع حالياً مراكز النمو الاقتصادي العالمي عبر الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. ولا يزال الانتعاش والتوسع الحالي في فترة بعد الأزمة بقيادة الاقتصادات الكبيرة الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل والصين والهند. أما بالنسبة لهذه الاقتصادات، فإن توقعات النمو يعترضها شبح ارتفاع التضخم، الذي يعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والفقاعات التضخمية التي تعزى إلى تدفقات رؤوس الأموال السريعة والضغط التضخمي على أسعار الصرف ذات الصلة.

١٨ - وقد انتعش النشاط الاقتصادي في الدول الأقل نمواً وغيرها من الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بفضل انتعاش في التجارة الدولية وانتعاش في أسعار السلع الأساسية. ويعزى الانتعاش الجاري في جزء منه إلى زيادة التجارة والروابط الاقتصادية مع الاقتصادات الناشئة. إلا أن معدلات النمو الحالية التي سجلتها أقل البلدان نمواً لا ترقى إلى المعدلات التي كانت قبل الأزمة، وفي كثير من البلدان، لم تكن على المستوى المطلوب لكي يكون لها تأثير كبير على البطالة والحد من الفقر.

الفقر الناجم عن انخفاض الدخل

١٩ - في العقود القليلة الماضية، أحرزت خطوات كبيرة في مجال الحد من الفقر. ففي الفترة التي سبقت وقوع الأزمات الأخيرة، انخفض معدل الفقر في جميع أنحاء العالم بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وأدت الأزمة الاقتصادية إلى تغيير هذا المنظور بشكل كبير: وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يقع بين ٤٧ و ٨٤ مليون شخص، أو لا يزالون عالقين في رتبة الفقر المدقع بسبب الأزمة. ويقدر "تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٠" المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن ٦٤ مليون شخص آخروا سقطوا في رتبة الفقر المدقع بسبب الأزمة الاقتصادية وحدها بحلول عام ٢٠١٠. ويقدر التقرير أيضاً أنه بحلول عام ٢٠١٥، سيتمكن ٥٣ مليون شخص من التخلص من الفقر الناجم عن الكساد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالرغم من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية العالمية المستهدفة من الفقر (خفض معدل الفقر).

٢٠ - وعلى الرغم من أن الحد من الفقر آخذ في التحسن على الصعيد العالمي، بسبب التقدم السريع الذي حصل في الصين بشكل رئيسي، هناك اتجاهات متباينة على الصعيد الإقليمي. ولا يتوقع أن تصل أفريقيا جنوب الصحراء، وغربي آسيا والبلدان الواقعة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالفقر. وتبلغ معدلات الفقر أقصاها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

العمالة

٢١ - بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٠٥ ملايين شخص في عام ٢٠١٠، ولم يتغير هذا الرقم كثيراً عن العام السابق، و ٢٧,٦ أعلى مما كان عليه في عام ٢٠٠٧، وثمة أمل ضئيل بأن يعود هذا الرقم إلى المستويات التي كان عليها قبل الأزمة في المستقبل القريب. وبلغ معدل البطالة العالمية ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، مقابل ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، لكنه لا يزال أعلى بكثير من المعدل ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. إن معدلات البطالة والعمالة الناقصة (في شكل ساعات عمل أقصر أو التوظيف غير الطوعي بدوام جزئي) مرتفعة جدا في صفوف الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة)، في المناطق المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كان هناك ما يقدر بـ ٨١ مليون شاب عاطل عن العمل، وبلغ معدل البطالة في صفوف الشباب في العالم ١٣,٠ في المائة. وارتفعت معدلات البطالة في صفوف الشباب في بعض البلدان إلى حدود مرعبة.

٢٢ - ويقدر عدد العمال في العمالة المهشة، الذين يُعرفون بأنهم مجموع العاملين الذين يعملون على حسابهم الخاص، والذين يعملون في الأسر المعيشية من دون أجر، في عام ٢٠٠٩ بـ ١,٥٣ بليون شخص، بزيادة قدرها ١٤٦ مليون شخص منذ عام ١٩٩٩. وتبلغ النسبة الأعلى للعمالة المهشة في جنوب آسيا (٧٨,٥ في المائة من مجموع العمالة في عام ٢٠٠٩)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٧٥,٨ في المائة) وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (٦١,٨ في المائة). وفي جميع المناطق، يتجاوز معدل العمالة المهشة بين النساء عدد الرجال.

٢٣ - وازدادت نسبة العاطلين عن العمل على المدى الطويل زيادة كبيرة في معظم البلدان المتقدمة النمو منذ عام ٢٠٠٧. ومن الممكن أن تنحصر الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة المستمرة وتؤدي انتعاش النمو في فترة طويلة من تدي إمكانيات النمو. وكلما طالت الفترة التي يستمر فيها انخفاض معدلات النمو وفرص العمل على المدى الطويل، يصبح ارتفاع مخاطر البطالة الدورية هيكلية، مما يضعف النمو المحتمل على المدى الطويل.

التفاوت

٢٤ - إن التفاوت القائم في العالم، وفق العديد من المقاييس، مرتفع وأخذ في الارتفاع. وفي حين لا تتوفر بيانات عن فترة بعد الأزمة، ارتفع نصيب الفرد من التفاوت في الدخل بين البلدان على نحو مطرد. وازدادت الفجوة بين أغنى وأفقر مجموعات البلدان ازدياداً ملحوظاً. وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية والاقتصادات الناشئة آخذة في النمو بسرعة أكبر بكثير من أغنى البلدان، فإن التفاوت بين البلدان سيستمر في الاتساع بصورة عامة من حيث متوسط الدخل. وعلى الصعيد العالمي، كان يكسب ٨٠ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠٠٧، ٣٠ في المائة فقط من الدخل العالمي، بينما انضم ٧٠ في المائة إلى الـ ٢٠ في المائة المتبقية. ولدى أغنى ٦١ مليون نسمة في العالم (١ في المائة من سكان العالم) نفس القدر من إجمالي الدخل الذي لدى ٣,٥ بليون نسمة من أشد الناس فقراً (٥٦ في المائة من سكان العالم)^(٨).

٢٥ - كما توسعت الفجوة بين المواطنين الأغنياء والفقراء داخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ووفقاً لدراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد ازداد التفاوت في الدخل في جميع بلدان المنظمة تقريباً. وازداد دخل الأسرة المعيشية لدى الـ ١٠ في المائة الأعلى على نحو أسرع من ازدياده لدى الـ ١٠ في المائة من أشد الأسر المعيشية فقراً في معظم البلدان، مما يؤدي إلى اتساع التفاوت في الدخل، وازداد معامل جيني بنسبة ١٠ في المائة من منتصف الثمانينيات من القرن العشرين إلى بداية القرن الحادي والعشرين^(٩). ويبلغ متوسط دخل أغنى ١٠ في المائة من السكان حوالي تسعة أضعاف دخل أفقر ١٠ في المائة من السكان.

٢٦ - ولا تزال مستويات كبيرة من التفاوت قائمة في معظم البلدان على أساس العرق والجنس والجغرافيا. ففي البلدان النامية، تتوفر للأطفال في أشد الأسر المعيشية فقراً والذين يعيشون في المناطق الريفية فرصة أكبر للمعاناة من نقص الوزن من الأطفال في أغنى الأسر المعيشية أو الأطفال في المدن والبلدات. وفي بعض البلدان الأقل نمواً، فإن احتمال التحاق الأطفال في أشد الأسر فقراً بالمدارس الابتدائية أقل بثلاث مرات من احتمال التحاق الأطفال

(٨) منظمة العمل الدولية، "حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية" (ILC.100/DG/1A)، تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، ٢٠١١.

(٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "تزايد التفاوت في الدخل في بلدان المنظمة: ما هي الدوافع وكيف يمكن للسياسات معالجتها؟" منتدى المنظمة بشأن معالجة التفاوت، باريس، ٢ أيار/مايو ٢٠١١.

في أغنى الأسر بالمدارس. وعلى الصعيد العالمي، فإن نسبة تسرب الفتيات من المدارس أعلى بكثير مما هي لدى الفتيان.

التجارة الدولية

٢٧ - توسعت التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة ١٢ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٠، أكثر مما كان مقدراً في السابق، مما يمثل انتعاشاً قوياً بعد الهبوط الحاد بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، عاد حجم الصادرات السلعية العالمية إلى ذروة ما قبل الأزمة، على الرغم من أنه ظل أدنى من الاتجاه الطويل الأجل بشكل ملحوظ. ومن المتوقع أن يصل معدل نمو التجارة العالمية إلى نحو ٧ في المائة في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكان التغيير الرئيسي الذي كان يخشى من حدوثه في أعقاب الأزمة هو زيادة الحماية الجمركية، وهو الأمر الذي لم يتحقق. وطراً تغيير كبير في أنماط التجارة وهو ظهور بلدان نامية، مثل الهند والصين، كعوامل رئيسية لنمو التجارة في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن زيادة التجارة والروابط الاقتصادية بين البلدان النامية. وتولد الاقتصادات الناشئة أيضاً مصادر جديدة للتدفقات المالية والتبادل التكنولوجي.

٢٨ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن العديد من البلدان النامية غير قادرة على الاندماج بشكل صحيح في نظام التجارة العالمي أو حني ثمار التوسع التجاري. ويمثل اعتمادها على مجموعة ضيقة من الصادرات الأولية، وضعف إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا والدراية الفنية، والتفاوت في إطار السياسات العالمية، عقبات كبيرة. وتشير الخبرات الدولية إلى أن البلدان النامية، التي تعتمد على صادرات السلع الأولية، تواجه صدمات تجارية أكبر بكثير مما تواجهه البلدان ذات هياكل الصادرات الأكثر تنوعاً أو الصادرات المصنعة، التي تعاني عادة أقل بكثير من الصدمات التجارية، وبالتالي فهي أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية.

التدفقات المالية: الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية

٢٩ - بعد أن بلغ صافي التدفقات الخاصة ذروتها عند نحو ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، فقد بلغت النصف في عام ٢٠٠٨ وانخفضت أكثر لتبلغ حوالي ٣٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وكان أكبر انخفاض في الإقراض المصرفي الدولي للاقتصادات الناشئة، مع تدفق صاف بلغ إجماليه ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ ليصبح تدفقاً صافياً يزيد على ٨٠ بليون دولار في ٢٠٠٩. وبدأ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات

الناشئة يتعافى في عام ٢٠١٠. وفي التوقعات المتبقية لما تبقى من عام ٢٠١١ و عام ٢٠١٢، سيواصل ارتفاع نمو الناتج ومعدلات العوائد اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال إلى أكثر الاقتصادات الناشئة. وبدأ صانعو السياسات في الأسواق الناشئة يشعرون بقلق متزايد من أثر تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة في شكل ارتفاع قيمة العملات وتضخم أسعار الأصول. واستجابة لذلك، تحاول الحكومات في العديد من الاقتصادات الناشئة التدخل في أسواق العملات وتحاول كبح تقلب تدفق رؤوس الأموال من خلال مجموعة متنوعة من تدابير الرقابة.

٣٠ - وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٧ في المائة بالقيمة الحقيقية بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠، أنفق ما مجموعه ١٢٨,٧ بليون دولار (بالأسعار الجارية)، ما يمثل ٠,٣٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من ٦٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المشجعة الطويلة الأجل، بدأت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تؤثر على المدى القصير، على الشؤون المالية للبلد، وبالتالي على المبلغ المخصص لمساعدات التنمية. وتعرضت ميزانية المساعدات إلى ضغوط بعد أن تحول العديد من الحكومات المانحة إلى تدابير التقشف المالي. ووفقاً لمنشور "الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها لعام ٢٠١١" الصادر عن الأمم المتحدة، فإن الانتعاش الهش في البلدان المتقدمة والتهديد المحتمل بحدوث دورتي كساد متتاليتين يسبب شكوكاً كبيرة بشأن مستقبل حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين لم تعد المساعدات تفي بالالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة. وتظهر البيانات الأولية الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠ انخفضت بحوالي ١٨ بليون دولار (بدولارات عام ٢٠٠٤)، وتعديل النمو) أدنى من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة في مؤتمر قمة الثمانية الذي عقد في غلينيغلز في عام ٢٠٠٥. فلم تتلق أفريقيا سوى ١١ بليون دولار إضافية (بأسعار عام ٢٠٠٤) مقابل زيادة قدرها ٢٥ بليون دولار في المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي وعدت بها في عام ٢٠٠٥.

٣١ - وازداد عدد المهاجرين الدوليين في العالم من ١٥٦ مليون مهاجر في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٤ مليون مهاجر في عام ٢٠١٠. وتسهم التحويلات المالية في الحد من الفقر بتحسين الصحة والتعليم لأفراد الأسرة الذين يظلون في البلد. وبشكل عام، انخفضت التحويلات بنسبة ٦,١ في المائة، من ٣٣٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. أما في الأزمة الحالية، فقد تبين أن التحويلات المالية أكثر مرونة من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، مع أن بعض البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تضررت أكثر من

غيرها. وكان يُقدَّر أن تتدفق تحويلات إلى البلدان النامية بقيمة ٣٢٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

تخفيف عبء الديون

٣٢ - بمساعدة الانتعاش العالمي، انخفض عبء الديون الخارجية للبلدان النامية كمجموعة إلى ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، بانخفاض قدره ٢٤ في المائة عن العام السابق. إن التخفيف من عبء الديون الذي قدم إلى البلدان المنخفضة الدخل في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرات التخفيف من عبء الديون المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء ديونها بشكل كبير.

٣٣ - إلا أن البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، شهدت تخفيفاً ضئيلاً من عبء ديونها. إن الحد من تدفق الموارد من هذه البلدان أمر جوهري لمواجهة الآثار السلبية للأزمة على اقتصاداتها. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ مقدار التدفق ٦ بلايين دولار من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المقرضين المتعددي الأطراف والدائنين الثنائيين (لأصل الدين ومدفوعات الفائدة)^(١٠). وتوحي تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه في ٢٦ بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإن إلغاء سداد خدمة الديون للدائنين الرسميين للديون الطويلة الأجل المتعاقد عليها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ستطلق حوالي ٢,٨ بليون دولار سنوياً في المتوسط حتى عام ٢٠١٤^(١١).

ضائقة الديون في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو

٣٤ - لا تزال الشواغل الرئيسية بشأن الاتجاه المتزايد لارتفاع المديونية العامة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وقد تجاوز متوسط نسبة الدين العام للاقتصادات المتقدمة بالفعل ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١، مما أدى إلى المزيد من الانحدار في تقييمات الديون السيادية للعديد من البلدان. واستجابة لذلك، التزمت بلدان عديدة بضبط أوضاع المالية العامة، لكن ليس من الواضح أن هذا سيكون كافياً لدرء أزمات الديون. وإذا لم يكن الالتزام بضبط أوضاع المالية موثقاً بما يكفي لتخفيض الديون العامة، فإن أسعار الفائدة قد ترتفع في الأسواق المالية، مما يزيد من مخاطر التخلف عن السداد. أما إذا كانت تدابير التقشف شديدة وتمت بسرعة كبيرة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي، قد يعاني النمو

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كم يستغرق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ تقييم دولي (نيويورك، حزيران/يونيه، ٢٠١٠).

(١١) المصدر نفسه.

الاقتصادي والعمالة ويمكن أن يزداد القطاع المصرفي الذي لا يزال هشاً ضعفاً، مما يزيد أيضاً من مخاطر التخلف عن السداد.

الأمن الغذائي

٣٥ - يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بأسعار الأغذية وتقلب أسعار الأغذية. ويتأثر المستهلكون الفقراء بشدة من ارتفاع الأسعار، وذلك لأن الغذاء يشكل نسبة عالية جداً من مجموع ميزانية أشد الأسر فقراً. وكانت الفترة منذ عام ٢٠٠٦ من أشد الفترات التي تقلبت فيها أسعار المواد الغذائية. فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وبلغت ذروتها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية، وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨ بالنسبة لمنتجات أخرى. وبالنسبة لبعض المنتجات، بلغت الزيادة بين عام ٢٠٠٥ المتوسط ووصلت الذروة عدة مئات في المائة. ثم انخفضت الأسعار بحدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مع أنها ظلت في جميع الحالات تقريباً عند مستوياتها بمستوياتها أو أعلى من الفترة قبل أن يبدأ فيها ارتفاع الأسعار. وبرز ارتفاع حاد في أسعار بعض المواد الغذائية مرة أخرى في عام ٢٠١٠، وفي بداية عام ٢٠١١، وصل الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مرة أخرى إلى المستوى الذي تم التوصل إليه في ذروة الأزمة في عام ٢٠٠٨.

٣٦ - وكان من آثار تقلبات الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أنه أحدث معاناة شديدة في صفوف الفقراء، وكان عاملاً رئيسياً في زيادة العدد التقديري للجوع في العالم من ٨٢٠ مليون في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من بليون شخص في عام ٢٠٠٩، وهبط إلى نحو ٩٠٠ مليون حالياً. ويهدد هذا التحسن المتواضع بتحدد الارتفاع في أسعار المواد الغذائية. ولم تكن الاستجابات الوطنية أو الدولية للأزمة قادرة على التعامل مع مشكلة الأمن الغذائي بشكل كامل.

البيئة وتغير المناخ

٣٧ - لا تحترم التغيرات التي تطرأ على البيئة في العالم الحدود الوطنية، وتمثل أحد أهم التحديات في وجه العولمة. ففي عالم يتجه نحو العولمة يعيش فيه قرابة ٧ بلايين نسمة، سيزداد عددهم إلى أكثر من ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، لا بد من وضع مسار عالمي للتنمية المستدامة يشمل تحقيق نمو اقتصادي واسع للقضاء على الفقر مع إدراك الحاجة لأن تصبح أقل استخداماً للطاقة والموارد.

٣٨ - وسيكون أحد الموضوعين الرئيسيين اللذين سيتناولهما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويجب بذل جهود جماعية لتحقيق التحول التكنولوجي للاقتصاد العالمي إلى اقتصاد عالمي أكثر ملاءمة للبيئة، بما في ذلك انتقال الطاقة العالمي الشامل الذي يقلل من استخدام الطاقة غير المتجددة. ويتم توليد ٩٠ في المائة من الطاقة حالياً بواسطة التقنيات التي تستخدم الوقود الأحفوري، المسؤولة عن حوالي ٦٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٣٩ - وقد ازدادت مخاطر وقوع كوارث بسبب المناخ خلال العقود الماضية ازدياداً كبيراً. فقد ازدادت وتيرة حالات الجفاف والفيضانات والعواصف بعامل خمسة خلال السنوات الأربعين الماضية، من متوسط قدره ٦٩ كارثة طبيعية سنوياً في السبعينيات من القرن العشرين إلى متوسط قدره ٣٥٠ كارثة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وتؤدي الكوارث إلى تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، ولا سيما في البلدان النامية، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٧، بسبب انتقال المزيد من الناس من المناطق المعرضة للكوارث إلى المناطق الحضرية، مما سيزيد من عدد سكان الأحياء الفقيرة. ويعيش حالياً زهاء ٨٢٨ مليون نسمة في الأحياء الفقيرة في المدن، قياساً إلى ٦٥٧ مليون في عام ١٩٩٠، و ٧٦٧ مليون في عام ٢٠٠٠.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٠ - تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً ميسراً قوياً للعلومة. وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي، استمر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي في النمو، ويعود ذلك بقدر كبير إلى استمرار النمو في الأسواق الناشئة. إن التفاوت الكبير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في معدلات الوصول إلى الإنترنت ومستويات انتشار النطاق الواسع يوضح الحاجة إلى كفالة عدم استبعاد البلدان النامية من مجتمع المعلومات الرقمية. وازداد متوسط انتشار الخدمات المتنقلة ذات النطاق العريض ١٠ مرات في البلدان المتقدمة النمو عنه في البلدان النامية، حيث أعاق عدد الخطوط الهاتفية الثابتة المحدود أيضاً نشر الخطوط الثابتة ذات النطاق العريض (السلوكية). وعلى سبيل المثال، يوضح معدل انتشار بنسبة أقل من ١ في المائة في أفريقيا، التحديات المستمرة في زيادة الوصول إلى الإنترنت العالي السرعة في المنطقة. ومن حيث القدرة على تحمل التكاليف، لا يزال الأشخاص في الدول المتقدمة النمو

ينفقون على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبياً أقل بكثير من دخلهم (١,٥ في المائة) مما ينفقه الأشخاص في البلدان النامية (١٧,٥ في المائة)^(١٢).

رابعاً - النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وإيجاد فرص عمل

٤١ - يعد النمو الاقتصادي ضرورياً من أجل التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل تحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي باستمرار تحدياً، لكنه قد يكون صعباً بصورة خاصة بالنسبة للبلدان النامية في عالم يتجه نحو العولمة بسرعة، حيث يتم توزيع منافع وتكاليف العولمة على نحو غير متساو ويمتلى الاقتصاد الدولي بالتقلبات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ألف - النمو الاقتصادي المطرد

٤٢ - يمكن فهم النمو الاقتصادي المطرد بأنه النمو الاقتصادي القوي على مدى فترات طويلة. وعندما يتم تقاسم المنافع بطريقة عادلة ومنصفة في المجتمع برمته، تبين أن النمو الاقتصادي المطرد هو أنجع وسيلة للحد من الفقر. وتنحو الاقتصادات الأكثر تنوعاً لأن تكون أقل عرضة للصدمات الخارجية، وتحافظ على نمو أسرع مع مرور الوقت، وتنشر الدخل على نطاق أوسع بين السكان.

٤٣ - وقد نجحت بعض البلدان في شرق آسيا - الصين واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة - على نحو خاص في تحقيق نمو مطرد يؤدي إلى الحد من الفقر بسرعة. وشهدت إندونيسيا وماليزيا وتايلند وفيت نام وغيرها من الاقتصادات في جنوب شرق آسيا نجاحاً كبيراً في الحد من الفقر منذ ثمانينيات القرن العشرين. كما أتاح النمو المطرد إمكانية تنفيذ استثمارات لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

٤٤ - وفي بلدان شرق آسيا، دعمت السياسات التي تعزز التغيير الهيكلي النمو، من قبيل الحد من عدم المساواة، وتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال الإصلاح الزراعي، ودعم التنمية الصناعية، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، وتنفيذ سياسة تجارية نشطة، بما في ذلك تشجيع الصادرات وتجارة حماية انتقائية، ودعم تطوير القدرات التكنولوجية مع دخول الشركات في المنافسة العالمية تدريجياً.

(١٢) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الاتجاهات في إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية (١١/٢٠١٠: تمكين عالم الغد الرقمي، الطبعة الحادية عشرة). (جنيف، ٢٠١١).

٤٥ - ومن البلدان التي نجحت في تحقيق النمو المطرد، اعتمد معظمها سياسات غير اعتيادية تعكس ظروفها الوطنية. وتشترك جميعها في القدرة على تحقيق درجة معقولة من التماسك في مختلف مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبصورة عامة تمكنت من تشكيل النمو الاقتصادي لكي يقوم على قاعدة واسعة في مختلف القطاعات من خلال التحول الهيكلي.

٤٦ - إلا أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. إذ تتباين السياقات القطرية والظروف الأولية، وأظهرت التجارب السابقة وجود العديد من السبل لتذليل العقبات التي تعترض النمو المستدام والتنمية. فما يكون مناسباً لبلد قد لا يكون مناسباً لبلد آخر. ومن المهم فهم عوائق النمو التي تعترض سبيل بلد معين.

٤٧ - وفي حين تعطي التجربة عبر البلد بعض السمات العامة المشتركة للبلدان ذات النمو القوي، يحدد السياق الخاص لأي بلد طرائق فريدة يمكن كذلك أن تعيق تلك السمات. إن معرفة العوائق التي تحول دون النمو في بلد ما وتحديد الأولويات وتسلسل الإصلاحات التي قد تكون صالحة تتوقف بشكل فريد على السياق القطري. وينبغي وضع استراتيجيات إنمائية وطنية تلائم الظروف الخاصة بكل بلد، ويشكل تسلسل وترتيب الأولويات المتعلقة بالإصلاحات لتحقيق النمو تحدياً كبيراً. وقد تحدد البلدان النامية بلداناً أخرى لديها هياكل مماثلة لكن ذات دخول أعلى لتحديد ما هي الصناعات أو القطاعات التي تحفز على النمو. ويمكن تطبيق الدروس أو تكييفها مع الظروف الفريدة لبلد ما، وبتكرار استراتيجيات التنمية المناسبة.

باء - النمو الاقتصادي الشامل والمنصف

٤٨ - لا يكفي النمو الاقتصادي المطرد في حد ذاته لضمان تقاسم فوائد النمو على نحو كاف بين جميع المواطنين: لذلك، يجب كذلك أن يكون النمو شاملاً ومنصفاً. وتشير النتائج التي توصلت إليها اللجنة المعنية بالنمو والتنمية إلى أن الشمولية - التي تُعرّف بأنها تشمل الإنصاف والمساواة في الفرص، والحماية في سوق العمل والتحويلات - عنصر أساسي في أي استراتيجية ناجحة للنمو^(١٣).

٤٩ - ويعني النمو الاقتصادي الشامل أن تصل فوائده إلى الفئات المنخفضة الدخل، وخاصة الذين يكسبون أدنى مستويات الدخل؛ والقطاعات الاقتصادية الفقيرة؛ والفئات الاجتماعية والسكان المحرومين، بمن فيهم الأقليات العرقية أو الدينية، والمناطق الجغرافية

(١٣) اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، تقرير النمو: إستراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة (واشنطن العاصمة، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، باسم اللجنة، ٢٠٠٨).

المهمشة. لذلك، ينبغي أن يشمل النمو تعزيز الإنصاف والمساواة، بما في ذلك استحداث مساواة أكبر في الدخل.

٥٠ - ويكتسي النمو الاقتصادي الأكثر شمولية وإنصافاً أهمية خاصة للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يسهل تحقيق تقدم أسرع للأهداف، في حين تتجلى زيادة الدخل لدى الأسر الفقيرة في توفير نفقات التعليم، وتحسين الغذاء والتغذية، والحصول على مياه نظيفة، وتحسين السكن. ويخفف كذلك التوترات الاجتماعية التي قد تكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي وعائقاً في وجه الاستثمار. وتبين أن عدم المساواة عامل محدد مهم من النزاعات الأهلية والمسلحة في العديد من البلدان، التي تسببت في انهيار النمو لاحقاً، وانتكاسات كبيرة في المكاسب التي حققتها التنمية.

٥١ - وفي بلدان عديدة، تركّز النمو غالباً في القطاعات التي تفيد الفئات ذات الدخل الأعلى، أما الفقراء الذين يفتقرون إلى الموارد أو المستبعدون من الفرص المتاحة في السوق، فهم يعلقون في عملية دائمة تجعل الحد من الفقر وعدم المساواة تحدياً صعباً. وبصفة عامة، تحتاج البلدان ذات المستويات الأعلى من عدم المساواة إلى النمو بسرعة أكبر، أو أنها ستستغرق وقتاً أطول لتحقيق نفس الدرجة من الحد من الفقر كما فعلت البلدان ذات مستويات التفاوت الأقل. وتظهر الاتجاهات التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية والاقتصادية، أنه بالنسبة لبلد نام نموذجي متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، فإن الحاجة إلى حدوث نمو اقتصادي أسرع بكثير لتحقيق معدل الحد من الفقر الذي كان عليه منذ عقدين. وبغية التعجيل في الحد من الفقر، يجب أن يصاحب النمو توزيع أكثر عدالة للأصول والدخل والفرص.

٥٢ - ويوفر التوزيع العادل للموارد المادية والبشرية الأساس لنمو اقتصادي مشترك أوسع. وتعد الأراضي الزراعية والإصلاح الزراعي أمراً محورياً من أجل توزيع للأراضي وفرص الإنتاج الزراعي أكثر عدالة عند بدء الانطلاق الاقتصادي في بلدان عديدة. كما تؤدي السياسات الاجتماعية التي تعزز الشمولية، مثل حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية، إلى إدخال تحسينات في مجال التنمية البشرية.

٥٣ - وتأني الأمثلة الأخيرة على البلدان التي تمكنت من خفض التفاوت في الدخل من أمريكا اللاتينية. فلم تتميز الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ بالنمو الاقتصادي المطرد فحسب، بل اتسمت كذلك بوجود اتجاه طفيف لكنه واضح، نحو تركيز أقل على الدخل. وقد سجلت

بلدان عديدة في هذه المنطقة انخفاضاً يتجاوز ١٠ في المائة في معامل جيبي^(١٤). وفي حين لا يزال التفاوت في الدخل في أمريكا اللاتينية من بين أعلى المعدلات في العالم، فإن الاتجاه الإيجابي يدل في السنوات الأخيرة على إمكانية تحسين توزيع الدخل.

٥٤ - ويرتبط هذا الاتجاه الإيجابي في توزيع الدخل بشكل رئيسي بديناميات سوق العمل والتحويلات إلى الأسر المعيشية، وإلى حد أقل، إلى المتغيرات الديموغرافية الناجمة عن انخفاض معدلات الإعالة. وازداد التوظيف بسرعة أكبر من المعروف من العمالة، ولا سيما ازدياد الوظائف الرسمية العالية الجودة وبدوام كامل، وكان لارتفاع أجور العمالة بالساعة إفادة أكبر نسبياً للأسر ذات الدخل المنخفض، مما أدى إلى تضيق الفجوة في متوسط الدخل للعامل الواحد. وكانت التحويلات المالية للأسر المعيشية عاملاً إيجابياً آخر، حيث شكلت التغيرات في هذا المصدر من الدخل قرابة خمس الانخفاض في فجوة نصيب الفرد من الدخل في أرجاء المنطقة. ومن العوامل التي قد تعيق التقدم نحو تحقيق المساواة في المستقبل التفاوت الحالي في الحصول على التعليم واستمرار انتقال هذا التفاوت من جيل إلى آخر.

جيم - إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق في سياق العولمة

٥٥ - يشكل إيجاد فرص العمل المنتجة والعمل اللائق جزءاً لا يتجزأ من النمو المطرد والشامل والعاقل. ويتم ذلك بصورة رئيسية من خلال زيادة مستويات العمالة وفرص العمل، ورفع الأجور وتحسين ظروف العمل بحيث تصبح الفوائد المترتبة على النمو الاقتصادي المطرد شاملة ومنصفة، وتتجلى في زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة لأعداد أكبر من الناس.

٥٦ - وأتاحت العولمة فرصاً وتحديات أمام سياسات سوق العمل وإيجاد فرص العمل. وفي حين يمكن تحسين فرص العمل من خلال زيادة حجم التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة الدولية، فإن فرص العمل والمعايير تشكل أيضاً تحديات بسبب زيادة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، والتكنولوجيا السريعة التغير، وانخفاض مستويات العمل لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية.

٥٧ - وفي الوقت الراهن، يتمثل التحدي الأكبر في التعامل مع وضع العمالة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وكما ذكر سابقاً، فقد تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة عالمية في الوظائف تنطوي على فقدان الوظائف على نطاق واسع، وزيادة البطالة وانخفاض

(١٤) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حان الوقت لتحقيق المساواة: سد الثغرات، وفتح مسارات (سانتياغو، أيار/مايو ٢٠١٠).

الأجور في البلدان المتقدمة النمو، والبطالة المقنّعة، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة العمالة الضعيفة، وازدياد الفقراء في أوساط العمال في البلدان النامية.

٥٨ - وكانت أسواق العمل بطيئة في معظم البلدان حتى قبل وقوع الأزمة الحالية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي بدأ يتعافى، فقد تخلفت العمالة وراء مؤشرات أخرى، ولا تزال فرص العمل الكاملة والمنتجة واللائقة محدودة. ولا يزال ارتفاع معدلات البطالة يؤثر على العديد من العمال في البلدان المتقدمة النمو التي تعاني من نمو البطالة. وعلى الرغم من عودة مستويات العمالة الإجمالية إلى مستويات ما قبل الأزمة في بلدان نامية عديدة، ارتفعت مستويات العمالة في صفوف العمال الفقراء وأنواع الوظائف الأكثر ضعفاً، مثل العمالة غير الرسمية والضعيفة.

٥٩ - ويشكل ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنّعة لفترات طويلة مخاطر كبيرة على معايير العمل، بما في ذلك تخفيض الأجور، خاصة في ظل قوانين العمل التي تشجع على مرونة سوق العمل. وقد ازدادت هذه المخاطر مع تحرير أسواق العمل، حيث تم تقليص الحماية، مثل الحد الأدنى للأجور أو النقابات العمالية، أو إزالتها. وفي حين أن العمال هم أكثر عرضة في الأوقات العصيبة، عندما يسمح للشركات بتخفيض الأجور أو الاستغناء عن موظفين لخفض التكاليف، تتجلى مرونة سوق العمل في انعدام توفر الأمن بالنسبة للعمال، لا سيما في غياب حماية اجتماعية كافية. وبشكل خاص، تتعرض الفئات التي تعاني من التمييز ولديها خيارات أقل في الوظائف، مثل العمال من النساء والأقليات والمهاجرين والمعوقين والمسنين، بسبب تزايد خطر الوقوع في فخ ما وصفته منظمة العمل الدولية، "الوظائف القذرة والخطرة والمهينة". وهذا يؤكد أهمية وجود مؤسسات سوق العمالة التي تحمي فرص العمل وتحسين ظروف عمل الفئات المعرضة للتمييز، فضلاً عن قياس نوعية العمالة عند تقييم اتجاهات العمالة.

٦٠ - وازدادت أهمية تعزيز إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق من أي وقت مضى، على المدى القصير، وخلال فترة التعافي، وعلى المدى الطويل، لجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً وإنصافاً. وفي هذا الصدد، يدرك الميثاق العالمي لفرص العمل الحاجة الملحة إلى الحد من خطر البطالة الطويلة الأجل، وتزايد العمل غير الرسمي، التي يصعب وقفها وإعادةها إلى مستواها السابق. ويضع الميثاق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في قلب الاستجابة للأزمات، ويقترح مجموعة واسعة من السياسات المحتملة لمعالجتها، بما في ذلك وضع توصيات لاتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية لسياسات الاقتصاد الكلي، والحد من فقدان الوظائف وتجنّب، ومساعدة الباحثين عن عمل، والاستثمار في تنمية مهارات العمال لتحسين فرص

العمل، وضمان بيئة مواتية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وهيئة بيئة تنظيمية مواتية لإيجاد فرص العمل.

٦١ - كما يتطلب الربط بين إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق بالنمو الاقتصادي التحويلي المطرد والشامل والمنصف استثمارات رؤوس أموال القطاع الخاص وارتفاع إنتاجية العامل. ويتطلب ذلك جعل إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق من أولويات السياسات، بالإضافة إلى هيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص والتنمية. وينطوي ذلك على عناصر متعددة، تشمل الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والمهارات لزيادة فرص إيجاد العمل للعمال، والاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي الكلي (بمعنى إدارة دورات الأعمال التجارية من خلال سياسات مواجهة التقلبات الدورية)، ووضع نظم مالية سليمة وفعالة، وتطوير البنى التحتية، ووضع إدارة إنمائية عملية ملائمة، بما في ذلك وضع نظام قانوني وتنظيمي سليم واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد.

خامسا - نحو عولمة عادلة وأكثر إنصافاً للجميع

٦٢ - تنطوي العولمة العادلة والأكثر إنصافاً للجميع على تحقيق منافعها المحتملة، وجعلها أكثر شمولية ومنصفة لجميع الأفراد والبلدان، وفي الوقت نفسه التقليل من التكاليف الباهظة، والمخاطر ونقاط الضعف التي أحدثتها العولمة. وينطوي ذلك على آثار على الصعيدين الوطني والدولي.

ألف - الصعيد الوطني

٦٣ - على الصعيد الوطني، تعني العولمة العادلة والأكثر إنصافاً تحسين ظروف ومستوى المعيشة، ولا سيما للفقراء، وتشجيع زيادة الفرص والمساواة. ومن خلال استراتيجيات التنمية الوطنية، ينبغي للحكومات أن تنفذ السياسات التي تولى الأولوية للنمو المستدام والشامل والعاقل وإيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق. وينبغي دعم ذلك بنشاط من قبل المجتمع الدولي من خلال هيئة بيئة دولية داعمة مواتية.

٦٤ - وكان لدى البلدان الأكثر نجاحاً في تحقيق النمو المستدام والعاقل والشامل اتساقاً متزايداً مشتركاً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تسعى استراتيجيات التنمية الوطنية إلى تحقيق هذا الهدف، وجعلها تتلاءم مع الظروف الخاصة بكل بلد، والنظر في القيود المفروضة على الاقتصاد العالمي ووضع ضمانات ضد الصدمات الاقتصادية. إلا أن القواعد والمعايير العالمية، وخاصة في مجالات التجارة والتمويل، أدت إلى تحديد حيز

السياسات العامة لتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية. وسوف تكون هناك حاجة إلى مزيد من التماسك بين صانعي السياسات على الساحة الوطنية والحوكمة الاقتصادية العالمية.

٦٥ - أما العنصر الرئيسي الآخر فهو إطار اقتصاد كلي يدعم النمو مع إيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي، وتعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ السياسات. وبالرغم من ضرورة توافر بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي لتحقيق نمو قوي، يصعب على الكثير من البلدان تحقيق ذلك والحفاظ عليه، ويعزى ذلك جزئياً إلى تحرير حساب رؤوس الأموال وعدم الاستقرار في أسواق رؤوس الأموال. ويجب أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي كذلك النمو وإيجاد فرص العمل المنتجة، التي تتطلب السياسات القادرة على مواجهة التقلبات الدورية، ومحفزة للاستثمار، ومراعية لأهداف العمل، والابتعاد عن التركيز الضيق على إبقاء معدلات التضخم عند مستوى منخفض للغاية، والحفاظ على التوازن المالي بأي شكل من الأشكال، أي ينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي أن تتماشى مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

٦٦ - ولكي يكون النمو والتنمية شاملين ومنصفين حقاً، ينبغي تنفيذ السياسات التي تدعم النمو الديناميكي في القطاعات ذات الصلة بالفقراء، مثل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، وتنفيذ سياسات اجتماعية شاملة ومتماسكة وبرامج الحماية الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان.

باء - على الصعيد الدولي

٦٧ - على الصعيد الدولي، تشمل العولمة العادلة والأكثر إنصافاً للجميع تهيئة بيئة دولية شاملة لتسهيل النمو والتنمية في البلدان النامية وقدرتها على الاستفادة منها، والاستفادة من الفرص المرتبطة بالعولمة وحمايتها من مخاطر العولمة وعدم الاستقرار.

٦٨ - وقد استفادت البلدان النامية من التحسن في بعض مجالات البيئة الدولية الراهنة، ولا سيما زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، لكن التقدم في مجالات أخرى يعاني من الركود، مثل التجارة، والحصول على الأدوية والتكنولوجيا، والهجرة وتغير المناخ. إن تعزيز اتساق السياسات الدولية عبر الطيف الواسع للتنمية أمر في غاية الأهمية لتهيئة بيئة دولية مواتية وعولمة عادلة وأكثر إنصافاً.

٦٩ - وينطوي تحقيق نمو واسع النطاق وسريع ومستدام في الدخل وإيجاد فرص العمل على تحديات سياسة تزداد تعقيداً. لذلك يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يساعد البلدان النامية على زيادة قدراتها الوطنية في إدارة عمليات التنمية فيها.

التعاون في المجال الإنمائي

٧٠ - اقترحت فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سبل تنفيذ نظام الوثائق الرسمية على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال الالتزامات المتعددة السنوات لتقديم المساعدة للبرمجة والتوافق الكامل مع التنمية الوطنية واستراتيجيات النمو الشامل. وينبغي تعزيز هذه الجهود بالتعاون مع بلدان الجنوب والعمل الخيري. وهناك أيضا مجال كبير لتحسين توزيع وتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم تزد المساعدات المقدمة إلى الدول الأقل نموا بمعدلات مواتية بالمقارنة مع البلدان التي ليست من بين الدول الأقل نموا. وبسبب استجابتها للظروف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في أقل البلدان نموا، تنطوي المعونة المتعددة الأطراف على إمكانية زيادة رأس المال من خلال تحسين توزيعه. وينبغي كذلك أن يتم إحراز تقدم أسرع في ظل البرامج المتعلقة بفعالية المعونة المعتمدة في المحافل الرفيعة المستوى التي عقدت في روما وباريس وأكرا.

٧١ - ويتعرض التعاون الإنمائي إلى تحول جذري، وهناك إمكانات كبيرة لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يعكس تنامي التأثير الاقتصادي والسياسي للاقتصادات النامية. كما تتوفر للتمويلات المتكثرة القدرة على زيادة الموارد المخصصة للتنمية، لكنها ينبغي ألا تشتت بنية تقديم المزيد من المساعدات أو صرف الانتباه عن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية.

التجارة الدولية والتمويل

٧٢ - ويجب إجراء المزيد من الإصلاحات على التجارة إذا كان على البلدان النامية أن تستفيد من العولمة. ولا يزال الإخفاق في استكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الموجهة نحو التنمية يشكل أكبر فجوة في الوفاء بالالتزامات لنظام تجاري أكثر إنصافاً. ويعد إخراج المفاوضات من المأزق الحالي أمراً بالغ الأهمية، وينبغي للبلدان، من دون التضحية بالطموح لتحقيق منافع بوضوح إلى البلدان النامية، أن تستكمل جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن. وطراً تحسين طفيف على الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية ويجب تحقيق مزيد من التقدم في إتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ولا سيما إلى البلدان الأقل نمواً.

٧٣ - وتحتاج مبادرة المعونة لصالح التجارة إلى مزيد من التعزيز لدعم تطوير القدرات التجارية والإنتاجية للبلدان النامية في السبل التي تتماشى مع استراتيجيات تهدف إلى التنوع الاقتصادي والنمو المستدام. ويتطلب الحد من تقديم الإعانات للإنتاج الزراعي والتصدير في البلدان المتقدمة إلى الإسراع في تعزيز فرص الدخل للمزارعين في البلدان النامية. بالإضافة إلى

ذلك، يوفر التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب عنصراً مكملاً واعداداً، مما يتيح للدول حشد الموارد والقدرات الزراعية والصناعية، والمهارات. وينبغي أن تساعد عملية الإصلاح أيضاً البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات المتاحة في البلدان المتقدمة الذي لا يشترط المعاملة بالمثل ومعاملة تفاضلية.

٧٤ - ويعد التنظيم الدولي المالي وإصلاح البنية المالية الدولية القائمة تحدياً قوياً أيضاً. وتعارض محاولات تعزيز النظام المالي واستحداث مزيد من الحيز السياسي الوطني من خلال الرقابة على رأس المال مع قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الحرة للخدمات المالية في إطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات. ويجب معالجة هذا الأمر، لا سيما فيما يتعلق بأهداف الاستقرار المالي العالمي والإصلاحات التنظيمية المالية. وبما أن توسيع نطاق الخدمات المالية العالمية يجب أن ترافقه ترتيبات تنظيمية قوية، فإن الحاجة تدعو إلى وضع عملية دولية مستقلة تشرف على الآليات الدولية التنظيمية المالية التي سيكون لها الأسبقية في وضع القواعد.

تخفيف عبء الديون

٧٥ - إن تعزيز طرائق إعادة هيكلة الدين والتخفيف منه حاسمة من أجل دعم الجهود الإنمائية في البلدان المثقلة بالديون. وقد انتهى إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للبلدان الفقيرة، لكن يظل ١٨ بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في خطر كبير، أو في ضائقة الدين، بينما توجد لدى عدد أكبر منها نسب دين عام عالية^(١٥). كما تستطيع الأسواق العالمية المتقلبة أن تغير بسرعة نظرتها إزاء استدامة الديون. وبسبب استمرار محنة الديون، ينبغي توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو عاجل، مما يجعلها في متناول جميع البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من مشاكل الديون، في حين تم وضع إطار أكثر شمولاً لتسديد الديون السيادية التي تأخذ في الاعتبار مصالح كل من المدينين والدائنين. ولم يتم التطرق إلى القرار الصادر عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للعام ٢٠١٠، المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

المنافسة الضريبية والاستثمارية

٧٦ - دأبت الحكومات على تقديم حوافز ضريبية وغيرها من الحوافز إلى الشركات المتعددة الجنسيات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى الميل إلى الدخول في سياسات المنافسة الضريبية "إفقار الجار"، أو سياسة "السباق نحو القاع" حيث تميل

(١٥) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كم سيستغرق (انظر الحاشية ١٠).

الحكومات إلى فقدان عائدات ضريبية كبيرة. وقد أدى تزايد حركة رؤوس الأموال أيضا إلى إحداث منافسة تنظيمية وضريبية، حيث أدى تفكيك الضوابط على رأس المال إلى تسهيل مشاركة الصناعة المالية في الانتقال الدولي للأصول لأغراض ضريبية. وقد أدى ذلك إلى اضمحلال قدرة السلطات الضريبية والمالية لتنفيذ الرقابة المالية وجباية الضرائب. إن تعزيز التعاون الضريبي الدولي، والمواءمة والتنسيق التنظيمي المالي فيما بين البلدان، قد يمنع هذه المنافسة الضريبية. وقد يؤدي التعاون الضريبي الدولي الفعال أيضا إلى استحداث موارد إضافية كبيرة من أجل التنمية، ربما تتجاوز المستوى الحالي من التدفقات السنوية للمساعدة الإنمائية.

انعدام الأمن الغذائي وأموال السلع

٧٧ - شهدت أسواق السلع الأساسية وجود ميل أكبر نحو "الأمولة"، بما في ذلك الحضور المتزايد للمستثمرين الماليين في أسواق المال والسلع الآجلة ومستثمرين مصرفيين يطورون منتجات مالية تقودها السلع. وقد أضاف ذلك تقلبا كبيرا في أسعار السلع الأساسية، التي تؤثر على المستهلكين والمنتجين، وزادت من انعدام الأمن الغذائي عموما. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية في الأسواق المالية والحد من المضاربات على السلع.

الهجرة

٧٨ - تتوفر لدى جميع البلدان فرصة كبيرة لجني أرباح من إعادة النظر في التعاون الدولي في مجال الهجرة، بسبب التغيرات الديموغرافية والاحتلالات التي تحدث فيها. وإذا ما أديرت الهجرة بصورة صحيحة، بما في ذلك حماية حقوق المهاجرين، فمن الممكن أن تحقق فوائد للبلدان المنشأ، والمجتمعات المضيفة، والمهاجرين أنفسهم. وينبغي للبلدان التي ترسل الحوالات وضع سياسات لتحسين تدفق التحويلات وتخفيض تكلفتها.

التكنولوجيا

٧٩ - ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجالات الحصول على التكنولوجيات والدراسة الفنية لزيادة حصول البلدان النامية على التكنولوجيات المناسبة، بما فيها تلك التي تتعلق بالصحة والاتصالات ومكافحة تغير المناخ. وهذا ينطوي على تعزيز الحوافز التي تدعم الابتكار والبحث عن تمويل الملكية الفكرية والتكنولوجيات المحددة السياق. وينطوي كذلك على تسهيل الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحصول على التكنولوجيات بطريقة أرخص وتنمية الموارد البشرية.

جيم - التوصيات

٨٠ - إن هبة بيئة دولية شاملة مواتية للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل وإيجاد فرص العمل، والعمل اللائق وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر جوهري للقضاء على عدم المساواة في العولمة. وتشمل هذه البيئة التمكينية أيضا زيادة تماسك السياسات والتنسيق في مجال إدارة العولمة وتعزيز الحيز السياسي بالنسبة للبلدان النامية.

٨١ - وفي هذا الصدد، وكخطوة أولى نحو تعزيز القدرة على إدارة العولمة بطريقة متسقة وشاملة، قد يرغب المجتمع الدولي في معالجة مسألة قياس العولمة، وتحديد مجموعة من الأدوات والمقاييس الموحدة والمؤشرات والاتفاق عليها.

٨٢ - ويستطيع المجتمع الدولي أيضا أن يقدم مزيداً من الدعم لتحقيق عولمة عادلة وأكثر إنصافاً للجميع من خلال:

(أ) العمل على زيادة تماسك السياسات والتنسيق على المستوى الدولي لمنع وتخفيف آثار الأزمات المالية في المستقبل، واحتواء امتداد تأثيرات أزمة الديون الحالية في البلدان المتقدمة؛

(ب) مساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على إدارة عمليات التنمية في كل منها؛

(ج) مساعدة البلدان النامية على المشاركة في بناء رأس المال البشري والقدرات من خلال التعليم والصحة والتدريب المهني، لا في القطاعات الموجهة نحو التصدير فحسب، بل كذلك، لتعزيز الشمولية والإنصاف، في القطاعات غير القائمة على التبادل التجاري؛

(د) تشجيع إيجاد فرص العمل والعمالة المنتجة والعمل اللائق، ووضع معايير العمل الدولية، والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، من خلال مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل وإرساء أوضاع للحماية الاجتماعية؛

(هـ) بذل جهود جماعية، تشمل الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لمواجهة تحديات البطالة والعمالة المقنعة؛

(و) مساعدة البلدان النامية على إنشاء وتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة للحد من انعدام الأمن الاقتصادي والضعف، وتعزيز قدرة الأسرة المعيشية على الحصول

على المواد الغذائية، وتحسين تغذية الأطفال، والخدمات الصحية وإبقاء الأطفال في المدارس؛

(ز) التقيّد بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتنسيق الدعم الشامل، بما في ذلك التزامات تخفيف عبء الديون، مع مؤسسات الدول المتلقية للمساعدات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات والإجراءات، مع الجهات المانحة لتنسيق أعمالها من خلال تنفيذ ترتيبات مشتركة وتبسيط إجراءات للحد من الازدواجية وتعزيز الشفافية في المساعدات؛

(ح) تقديم تخفيف عبء الديون عن طريق توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لجميع البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من مشاكل الديون، ووضع إطار أكثر شمولاً لتسويات منتظمة للديون السيادية التي تأخذ في الاعتبار مصالح المدينين والدائنين على حد سواء؛

(ط) إكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشكل ناجح ومتوازن تضع احتياجات البلدان النامية في صلب عملها وتدابير للمساعدات التكميلية والمستمرة للتجارة؛

(ي) إنشاء عملية دولية مستقلة تشرف على الآليات المالية الدولية التنظيمية لوضع ترتيبات تنظيمية قوية لمراقبة توسيع نطاق الخدمات المالية العالمية؛

(ك) تعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب، ومواءمة وتنسيق الرقابة المالية من أجل مواجهة ضغوط من أجل المنافسة الضريبية، و"السباق نحو القاع" في المنافسة العالمية على الاستثمارات والأسواق؛

(ل) تعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى دعم وتقديم مزيد من الظروف المواتية لنقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الخضراء، إلى البلدان النامية في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك بذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي لسد ثغرات التكنولوجيا بواسطة تمويل البحوث والتطوير وتسهيل الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(م) تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، بما في ذلك إدارة سليمة ومواتية لتدفقات الهجرة، وحماية حقوق المهاجرين وإيجاد سبل لتحسين تدفق التحويلات وتخفيض تكلفتها.